الاتحاد الأوروبي و الهجرة غير الشرعية في ظل أزمة فيروس كورونا

The European Union and Illegal immigration in light of the Corona virus crisis

بومرزاق محمد[1]، عياد محمد سمير[2]

[1] جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد – الجزائر- البريد الالكتروني : boumerzak@gmail.com

[2] جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد – الجزائر- البريد الالكتروني: samsp13dz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022-01-26 **تاريخ القبول:** 2022-06-07 **تاريخ النشر:** 2022-12-31

ملخص: مثلت الهجرة إحدى الظواهر الرئيسية التي لازمت العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة كأحد التهديدات اللاتماثلية و تعد الهجرة غير الشرعية من بين أهم الرهانات الأمنية حيث أضحت تنافس في أهميتها القضايا العسكرية و الإستراتيجية مع تزايد المخاطر السياسية و الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها كل البلدان المعنية,وان التحولات الدولية تغيرت منذ نهاية الحرب الباردة ذلك أنه لم يعد بالإمكان ضبط الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود حيث أصبحت قدرة الدول في التحكم بتدفق المعلومات و الأسلحة و الأوبئة في تضاءل مستمر خاصة مع ظهور متغير العولمة واتسمت الهجرة الغير الشرعية على الدوام بكونها ظاهرة تتسم بالغموض وتحمل الكثير من المشاكل والمخاطر سواءا للمهاجرين أو للدول المصدرة أو دول العبور و الدول المستقلة وهو ما جعل منها أولوية بالنسبة للأجهزة الأمنية خاصة بسبب تقاطعاتها مع نشاطات إجرامية كالإرهاب و الجريمة المنظمة وأصبحت تشكل في المرحلة الراهنة تهديدا أمنيا للدول و برزت بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة كتهديد يمس القيم المرجعية لأمن الدول فحجم التهديدات التي تمثلها الهجرة غير الشرعية أكبر من أن تستوعبه الدولة بمفردها ما يحتاج الى سياسات تعاون مشترك بين الدول على المستوى الإقليمي و الدولي

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية ، الاتحاد الأوروبي ، كوفيد 19

Abstract :

Migration represented one of the main phenomena that accompanied international relations during the post-Cold War period as one of the asymmetrical threats. All the countries concerned, and that international transformations have changed since the end of the Cold War, because it is no longer possible to control illegal cross-border migration, as the ability of states

to control the flow of information, weapons and epidemics has become constantly dwindling, especially with the emergence of the globalization variable, and illegal migration has always been characterized by being A phenomenon characterized by ambiguity and bears many problems and risks, whether for migrants, exporting countries, transit countries and independent countries This made it a priority for the security services, especially because of its intersections with criminal activities such as terrorism and organized crime And it has become, at the present stage, a security threat to countries, and has emerged significantly during the recent period as a threat to the reference values of the security of countries. The size of the threats posed by illegal immigration is greater than the state alone can absorb, which needs joint cooperation policies between countries at the regional and international levels. Keywords: illegal immigration, European Union, COVID-19
Keywords: illegal immigration, European Union, COVID-19

المؤلف المرسل: بومرزاق محمد، الإيميل: boumerzak@mail.com

1- مقدمة:

أضحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالأمن الأوروبي من خلال اعتبارها تهديدا له فالدول الأوروبية أصبحت تسعى الى إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين فموضوع الأمن كان و لا يزال الموضوع الذي يدرج كل مرة ضمن السياسة العليا لكل دولة منها دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى و لفترة طويلة لتحقيقه من خلال مكافحة هذه التهديدات التي تمس القيم المرجعية للأمن ولم تسلم هذه الظاهرة حتى مع ظهور جائحة كوفيد 19 فرغم انخفاض معدلات الهجرة إلا أن هذا لم يمنع تواصل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو هذه الدول و هو ما جعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية ملف من أهم الملفات ذات أولوية بالنسبة للأجهزة الأمنية ومن خلال دلك يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل استرتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية في ظل أزمة كوفيد 19؟

فرضيات الدراسة :

* أبانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهميتها في منطقة المتوسط كتهديد أمني مس جميع الأصعدة و تداخلها مع تهديدات أمنية أخرى .

*تعزيز اليات التعاون الثنائي أكثر بين دول المصدر و العبور و الدول المستقبلة في مجال الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إعادة النظر في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين بما يتكيف و الوقاية مع حالات ظهور انتشار فيروس كوورونا .*

*كلما اعتمد الاتحاد الأوروبي على سياسة تشاركية مع الدول المصدرة للهجرة كلما زادت الأثار الاجابية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أهمية دراسة الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الملفات الساخنة و هي احدى الظواهر الرئيسية التي لازمت العلاقات الدولية و التي لا تزال قيد البحث و الدراسة .

منهج الدراسة

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي لاعتبارهما من المناهج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة ذلك باستخدام الدراسة للعديد من الأدوات العلمية بدءا من جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و العمل على دراستها و تحليلها و استخلاص نتائجها .

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية :

1.1 مفهوم الهجرة غير الشرعية

يشكل مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواءا على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي ولذلك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع نظرا لتعقد الدوافع و تطور الظاهرة نفسها وتعدد المقاربات المفسرة لها وضبط هذا المفهوم فالهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر و

ذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي و هي جزء من الحركة العامة للسكان و تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة أو مجموعة من السكان من مكان سكن أو إقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه سواء كان ذلك الانتقال من الريف إلى المدينة إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة كما يمكن إن يكون الانتقال من مدينة إلى أخرى ويكون ذلك بسبب تغيير مكان العمل لا في طبيعته و إن يكون الانتقال من المدينة إلى الريف و لابد هنا أيضا من التمييز بين الهجرة الداخلية التي تعبر عن ديناميكية اجتماعية طبيعية و هي انتقال فرد و مجموعة من الأفراد من منطقة إلى أخرى في نفس الدولة دون تجاوز حدودها السياسية وبين اللجوء و التهجير القسريين الناجمين عن الحروب الأهلية (أوراري، 2018-2020، الصفحات 16-18) .

أما الهجرة الخارجية أو الدولية التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة نجد في هذا السياق هجرة الأفراد و هجرة الجماعات التي يشترك عدد من الأفراد أو الأسر و قد تنتج هجرة الجماعات من الغزو و الاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية و غير ذلك من الضغوط السياسية والأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان (عكوش، 2016، صفحة 4) .

فالهجرة غير الشرعية تعني أولائك المهاجرين اللذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم و إقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها و المهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود و التي يتداخل فيها امن الفرد والدولة و المجتمع و تعرف المفوضية الهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات يتم عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار أو الدخول بصورة قانونية و لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات و بهذا يمكن الخلوص الى تعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية فهي

هجرة غير موثقة وهي عبور الحدود بدون ترخيص التعدي على القانون ساري المفعول لدخول بلد معين .

2.النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

1.1 النظريات الاقتصادية

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة تتطرق الى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة و العمل ويعد " أرنست رافينستين " صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة و ذلك في مقال قدمه بعنوان قوانين الهجرة حيث خلص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع و الجذب حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الأفراد الى ترك أوطانهم و الانتقال الى مناطق أكثر جاذبية .

أما النظرية النيوكلاسيكية "تورادو " فقط فسرت الهجرة في إطار علاقة العرض و الطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل و التطور الاقتصادي حيث تدفع الفوارق في الأجور الى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة و ذلك بهدف زيادة الدخل .

2.2 *النظرية السوسيولوجية*

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالي والتي تتمثل في ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و ينعكس ميدانيا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

3.2 *نظرية الشبكات*

يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين و غير المهاجرين تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ و دول المقصد حيث يقدم كل مهاجر فرصا للأشخاص من محيطه على الهجرة حيث أن الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر و الإقامة في البلد المستقبل خاصة عندما نتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب اللذين لا يملكون وسائل مادية كافية (بركان، 2011-2012، الصفحات 8-12).

4.2نظرية الطرد والجذب

هي أقرب النظريات تفسيراً لواقع الهجرة، حيث حددت أسباب الهجرة الرئيسية وهما: الاتصال، وتعدد العلاقات بين البلاد التي ترسل وتستقبل المهاجرين، ويعد الطرد والجذب متغيرات تساعد في انتقاء جماعات محددة حتى تهاجر من مكان لآخر ، وتعد الحروب، والمجاعات، والكوارث الطبيعية، والنمو السكاني السريع، وغيرها من عوامل الطرد القوية (رشيد، 2012-2011، الصفحات 24-25).

3. التصورات الجديدة للهجرة غير الشرعية

تناولت عدة تصورات في أسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية محاولة للوصول إلى تصورات جديدة حيث قدم علماء النفس وعلماء الاقتصاد تحليلات و تفسيرات من منطلق دراسة شخصية و تفكير المهاجرين غير الشرعيين .

1.3 التصور السوسيو-اقتصادي

يقوم بتفسير الهجرة غير الشرعية بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن التي تعتبر مصدر كل الدول الأوروبية الكبرى و تكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ و الأمراض والأخطار الاجتماعية مما يخلق مشكل الاندماج الشيء الذي

أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع في ظاهرة الهجرة و ذلك مع زيادة الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط الي شمال المتوسط والتي زادت من حدة البطالة بحيث لا يمكن فهم العوامل الاجتماعية الاقتصادية دون الوقوف على حجم التباين الاقتصادي بين الدول الجاذبة والدول الطاردة (النوادري، 2016-2015، الصفحات 27-28) حيث تشدد الأدبيات الاقتصادية على الفروقات الكبيرة في توزيع الدخل كسبب حاسم في تحديد المسار فالشباب لا يتمكنون من الوصول إلى الدول المرغوب الهجرة إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر اللاأمن لأفراد مجتمعات و دول المتوسط وعليه يسعى الإتحاد الأوروبي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقييدية وغير القمعية لشروط الهجرة كون هذه الأخيرة تعتبر تحديا وفرصة في آن واحد. (بخوش، 2008، الصفحات 8-9)

2.3 التصور البيسكو – ثقافي

يجمع علماء علم النفس أن هناك حيل في الصحة النفسية جعلت الفرد يهاجر بطرق غير مشروعة كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهرب من المشكلة ومنها الحيل التي تعتمد على الإزاحة وهي دفع النموذج السيئ و التخلص من البطالة والحيل التي تعتمد على التبرير وهو أن يأتي الفرد عندما يسعى للهجرة غير الشرعية بمبررات متعددة هربا من مشكلة ما منها أنه في حاجة ماسة أن لديه طموح و كلها حيل تستخدم من الناحية النفسية للتغلب على الصراع النفسي الذي يعيشه الفرد الذي يحمل مشروعا لفت الانتباه إلى دور الإعلام المرئي في تسويق نموذج الحياة للهجرة السرية الأوروبية بشكل يجعل الوصول إلى الضفة الشمالية حلما يراود عشرات الآلاف من أفراد البلدان النامية فوسائل الإعلام تسوق لنموذج الحياة الأوروبية ونظامها الاجتماعي الممتاز إلى جانب احترام الفرص السياسية والإنسانية لصالح جميع السكان دون تمييز مما يصنع الجاهزية لدى الأفراد للهجرة و لو عبر الموت (ختو، 2011-2010، الصفحات 66-69).

4. ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل أزمة كوفيد 19

1.4 ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل أزمة كوفيد

ما زالت الهجرة من الجنوب إلى الشمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكّل قضية ملحّة وتشير إلى وجود مشكلة أوسع في المنطقة وسط وباء ''كوفيد-19'' والأزمة الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عنه و تُنذر التطورات بالمزيد من تفكك منظومة الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا التي تم تطويرها منذ تسعينيات القرن العشرين للحد من الهجرة عموماً وقد أدت هذه الاتفاقات إلى مأسسة السياسات التقييدية واستيعابها داخلياً وإلى تجريم الهجرة في بعض الحالات و قادت في نهاية المطاف إلى حركة هجرة ضخمة في عام 2015 نتج عنها موت أكبر عدد من المهاجرين غرقاً في مياه البحر الأبيض المتوسط (عثمان، 2021، الصفحات 2-3) .

وبعد تفشي وباء ''كوفيد-19''، أجرت الهيئة المستقلة للرصد والبحث السريع والأدلة دراسة في مايو 2020 حول المخاطر التي يواجهها المهاجرون واللاجئون على طول مسار البحر الأبيض المتوسط وقد شملت جمع بيانات أولية من مالي و النيجر وبوركينا فاسو وبيّنت نتائج الدراسة أن عمليات إغلاق الحدود في كل من دول شمال المتوسط وجنوبه وتشديد الضوابط على ساحلي الجانبين قد صعَّبت على المهاجرين مواصلة رحلاتهم إلى الشمال أو العودة إلى من حيث أدى هذا الوضع إلى زيادة عدد المهاجرين واللاجئين العالقين الذين وجدوا أنفسهم في وضعٍ مريع وأكثر عرضةً لخطر الإصابة بفيروس كورونا.

وقد أثّر وباء ''كوفيد-19'' تأثيراً كبيراً في أزمة وسط المتوسط وجوانبها الجيوسياسية بالنسبة إلى الشمال والجنوب وتتجلى التداعيات في الأمننة المتزايدة لقضية الهجرة التي لم تُحل بعد، ما أفرز مخاطر إضافية مرتبطة بالصحة وإعاقة التنقل وعمليات العودة القسرية و التهريب وأوضاعاً معيشية

غير مأمونة إضافة إلى التأثير في علاقة الاتحاد الأوروبي مع ليبيا التي تمثّل منفذ المغادرة الرئيسي للمهاجرين واللاجئين.

وشملت الإجراءات التي نفذتها معظم حكومات شمال المتوسط استجابةً لوباء ''كوفيد-19" إغلاق الموانئ وتأخير إنزال الأفراد من السفن والمراكب وتقليل وجود قوارب البحث والإنقاذ على مسار وسط المتوسط الذي يزداد ازدحاماً بحركة المهاجرين كما شهدت المراحل الأولى من انتشار الوباء انخفاضاً في وجود سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية على امتداد الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط وقد كانت هذه السفن في السابق تشكّل شرايين حياة في غاية الأهمية للمهاجرين واللاجئين و على الرغم من استئناف العديد من عمليات الإنقاذ، فإن قدرتها ظلت محدودة نظراً إلى المخاطر المرتبطة بوباء ''-كوفيد(19).

اتخذت أزمة الهجرة في منطقة وسط المتوسط بُعداً أمنياً إقليمياً ولذلك ابتعدت السياسات الوطنية للدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا أكثر فأكثر عن إطار الاتحاد الأوروبي ، كما أدى وباء ''كوفيد-19'' إلى المزيد من أمننة قضية الهجرة وأوجد ذريعة لفرض قيود جديدة على تدفق البشر من الجنوب إلى الشمال ونتيجة لذلك عانت الدول المجاورة لأوروبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في الوقت الذي تعمل فيه على إدارة تداعيات الوباء والوفاء بالتزاماتها بموجب منظومة متهالكة من الاتفاقات الثنائية مع الدول الأوروبية.

وفي خضم هذا السياق المختل يواجه المهاجرون الأفراد والنازحون ظروفاً أصبحت تزداد فظاعة وإثارة لليأس يوماً بعد يوم (Stierl، 2020، الصفحات 3-4) .

و لم تعد قضايا الهجرة و مشكلاتها مقصورة على المستوى الوطني او الإقليمي بل أصبحت تناقش على مستوى دولي حتى في اطار الأمم المتحدة و لأن هناك مصالح و تداعيات مشتركة بين الدول المصدرة و المستقبلة للهجرة فان هذا الموضوع يشكل أحد أهم القضايا المطروحة بين دول الشمال و دول الجنوب (لعقاب، 2020، صفحة 2) .

الخريطة رقم 01 : منافذ الهجرة لسنة 2020

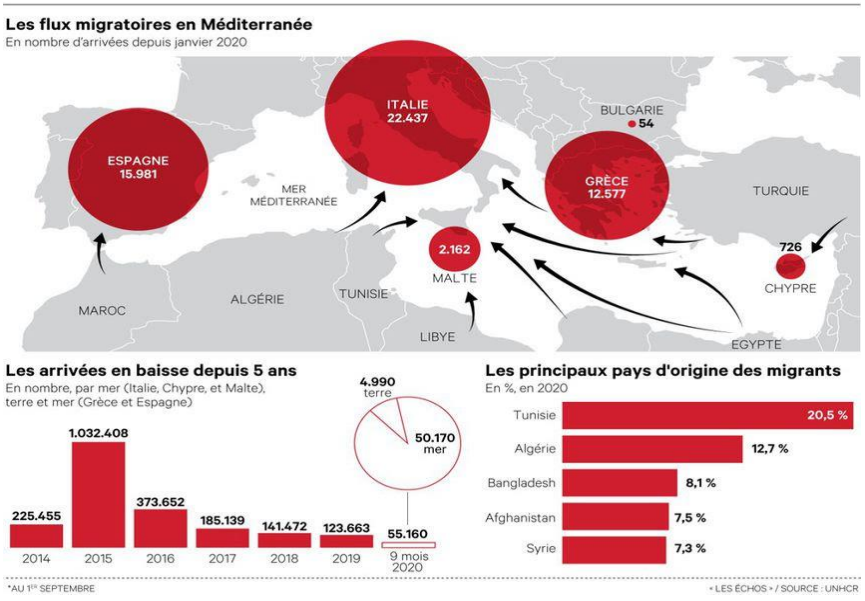

المصدر: .UNHCR

5. اثار الهجرة غير الشرعية في ظل أزمة كوفيد 19

تنبع خطورة هذه الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة و أثارها متصلة مباشرة ليس فقط على الأمن الاجتماعي والاقتصادي و السياسي بل و الصحي أيضا للدول المستقبلة أو المصدرة لها ولها كذلك آثار على دول العبور.

1.5 أبعاد جائحة كورونا على دول العبور

دول العبور هي الدول التي تقع بحكم موقعها الاستراتيجي عبر الحدود الساحلية الشمالية الشرقية من شواطئ عنابة والقالة إلى شواطئ إيطاليا و كذا الشواطئ الفرنسية و دولة المغرب وخاصة على المناطق الساحلية للوصول إلى شواطئ اسبانيا فهي شاسعة الحدود من النيجر 1300 كلم مالي

1280 كلم تونس 955 كلم الصحراء الغربية كم وبهذا أصبحت منطقة عبور و وجهة لأفواج من الأفارقة و أصبحت تحتضن أفواجا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة حيث وجدت هذه الأفواج مجالا لتحركها و مرورها بولايات الجنوب على الرغم من إغلاق كل الحدود ما يشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة ما يتطلب ضرورة متابعتهم والإبقاء عليهم داخل أماكن حجر خاص بهم خوفا من خطر إصابتهم بالوباء فهم يعبرون الحدود الدولية دون توثيق أو فحوصات صحية وهو ما يعرضهم لخطر الإصابة و بذلك تشكل منطقة شمال إفريقيا من أقصى شرقها إلى أقصى غربها أداة ربط بين أوروبا و إفريقيا (راشد، 2020، الصفحات 1-2)

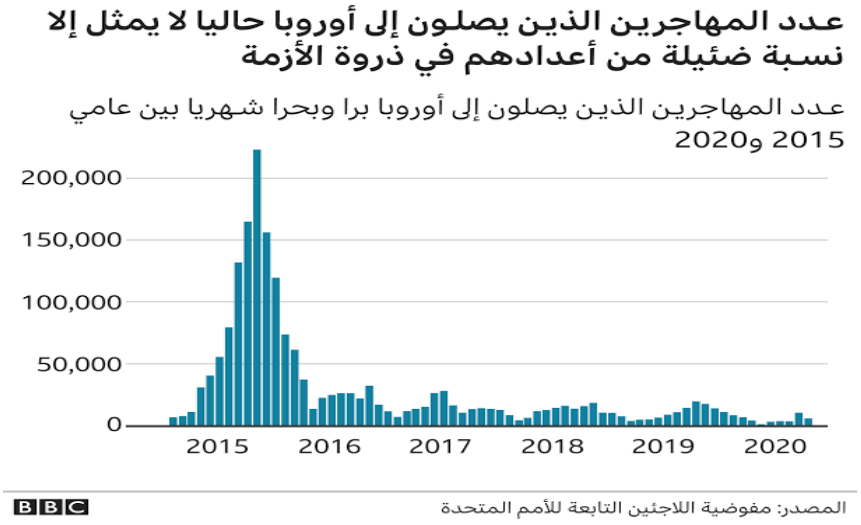

2.5 أبعاد الهجرة غير الشرعية على الصعيد الأمني

إن تفاقم الهجرة غير الشرعية بهذه الوتيرة في الجزائر و التنقل عبرها خاصة في ظل أزمة كوفيد 19 له أبعاد خطيرة على أمنها و استقرارها و ذلك بسبب ارتباط الظاهرة بعدة تهديدات أخرى ليست أقل خطورة من الوباء أبرزها أولائك المهاجرين الضعفاء اللذين يعيشون غالبا في أماكن مكتظة وفي مناطق حضرية مزدحمة مع ضعف وصول الرعاية الصحية لهم سيكونون في خطر متزايد إذ تحدث معظم حالات انتقال العدوى في غياب الاحتياطات الخاصة بالوقاية من العدوى و مكافحتها قبل

الاشتباه في حالة محدودة أو التأكد منها لذا فإن التطبيق الروتيني للتدابير إلزامية للوقاية من انتشار الفيروس يعد ضروريا من أجل الحد من انتشاره و تحولت دول العبور كالجزائر و تونس وليبيا بحكم الواقع إلى مناطق استقرار المهاجرين السريين العابرين في الأصل و بالتالي أصبحت دولا مستقبلة للهجرة الأمر الذي ينجم عنه الكثير من الانعكاسات السلبية و هذا في غياب رؤيا وإستراتيجية محكمة محلية كانت أو إقليمية لتطويق الظاهرة و احتوائها (زوزو، 2021، الصفحات 9-11).

6. التحديات التي تواجه السياسة الأمنية الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

1.6 التحديات التي تواجه السياسة الأمنية الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تواجه السياسة الأوروبية تحديات كثيرة قد تكون سببا في فشل هذه السياسة أو في تحولها عن مسارها الصحيح و في ما يتعلق بالسياسة الأمنية الأوروبية فهي تعرف تحديات ترتبط أساسا بطبيعة المنطقة التي تتعامل معها هذه السياسة في المتوسط لأن الهجرة غير الشرعية أخذت بعدا مهما من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي المتوسطي كما شكلت تحديا و رهانا في أن واحد لتعزيز الشراكة الأورومتوسطية وهذا نظرا لاتصالها و تشابكها مع قضايا أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة و حقوق الإنسان و أكثر من ذلك اعتبارها من طرف الدول الأوروبية تهديدا أمنيا نظرا لارتباطها بالإرهاب والجريمة هذا من جهة و من جهة أخرى تطالب دول المصدر بآليات و معالجات إنسانية و تنموية باعتبار أنها خط الدفاع الأول الذي تأخذه الدول الأوروبية للحد من هذه الظاهرة .

1.6 التحدي القانوني

التحدي القانوني ليس في غياب القوانين ذات العلاقة بالموضوع إنما هو حالة إلتماس بين موضوع الهجرة غير الشرعية وباقي التهديدات الأمنية الأخرى الأمر الذي يجعل أوروبا بين سندان حماية أمنها ومطرقة القوانين و الإتفاقيات التي صادقت عليها وأقرتها وبالتالي فالحديث عن حماية المهاجرين غير الشرعيين يظهر من خلال إعادة النظر في الآليات المؤسساتية والآليات الإجرائية القانونية

المنصوص عليها في التشريعات العامة الأوروبية فالسياسة الفعالة والمستدامة في مجال الهجرة غير الشرعية يجب أن تتوفر على معايير مثل: إطار مؤسسي مسؤول و فعال و إطار قانوني و تشريعي متطور و قابل للتطبيق وبشكل يحترم كرامة المهاجر السري و يحمي حقوقه ويراعي مصالح الدول المصدرة و الدول المستقبلة و حتى مصالح دول العبور.

2.6 التحدي الإنساني

تجد أوروبا نفسها أنه من الضروري تطوير خطة إستراتيجية للتدخل في الحالات الطارئة والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في إدارة الأزمات من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني فمن المهم التقليل من هذا التحدي عبر التعاون مع مختلف الشركاء:

أ * دور المنظمات الحكومية

لعبت المنظمات الدولية الحكومية دورا في صياغة إستراتيجيات للتعامل مع الهجر ة غير الشرعية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أو في شكل مبادرات عالمية وهذا ما سنبينه في النقاط التالية

** منظمة اليونسكو : لقد خصصت قسم بها خاص بالهجرة الدولية و السياسات متعددة الثقافات من أجل القيام بالتحليل العلمي و التجارب الناجحة و تقديم التوصيات لصانعي السياسات على المستوى الوطني و الدولي وحتى الفاعلين الآخرين داخل المجتمعات و تسعى من أجل توسيع التصديق على الإتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين و تطبيقها على المهاجرين غير الشرعيين و تدعو إلى التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى المهتمة بقضايا الهجرة. (النوادري، 2015-2016، الصفحات 56-59)

** المنظمة الدولية للصحة : لقد بدأت هذه المنظمة تهتم بالبعد الصحي للهجرة بسب الأخطار الصحية الناتجة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية إذ قامت بإصدار تقرير في 2003 حول الهجرة الدولية الصحة و حقوق الإنسان إذ تطرقت فيه للإطار القانوني حول حق الصحة والوصول للعلاج و الصعوبات التي تواجه السياسات و ضرورة الإهتمام بالأخطار الصحية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية.

** المنظمة الدولية للهجرة: تسعى إلى تطبيق المعايير الدولية الإجرائية المتعلقة بالحماية التي تهدف إلى التخفيف من الهجرة غير الشرعية و سلبياتها حيث تعمل الحكومات على تطبيق المعايير الدولية في سياساتها و قوانينها من أجل حماية الحقوق الأساسية وكرامة كل المهاجرين وبذل جهود لحماية المهاجرين حتى في إطار محاربة تهريب المهاجرين و .الإتجار بالبشر مع تقديم المساعدة لهم باعتبارهم ضحايا كما تشير إلى أن التعاون الدولي وحده كفيل بإدارة الهجرة فوضع سياسات و ممارسات عادلة و مستدامة تتعلق بالهجرة يتطلب إجراء حوار بين الحكومات على جميع المستويات وإشراك المجتمع المدني المحلي و الدولي فالتعامل مع الهجرة و إتباع نهج شامل يبدأ بالإستباقية ثم بمراقبة الحدود وسياسة التأشيرات و معاقبة كل من يسهل الهجرة غير الشرعية بالتصدي للتوظيف غير القانوني

والإتجار والتهريب ثم تنطلق نحو الحماية و تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين وفتح المجال للهجرة القانونية بشكل أوسع ومنظم مع التعاون الدولي الحكومي و الغير الحكومي.

جدول رقم 02 : عدد المهاجرين و الأموات في منطقة المتوسط

Mediterranean Developments

TOTAL ARRIVALS BY SEA AND DEATHS IN THE MEDITERRANEAN 2020				
	1 JANUARY – 18 MARCH 2020		1 JANUARY – 18 MARCH 2019	
Country of Arrival	Arrivals	Deaths	Arrivals	Deaths
Italy	2,738	115 (Central Med. route)	398	161 (Central Med. route)
Malta	1,135		136	
Greece	7,178	64 (Eastern Med. route)	4,614	8 (Eastern Med. route)
Cyprus	n/a		132	
Spain	3,803* as of 11/03	40 (Western Med. route)	5,491	130 (Western Med. route)
Estimated Total	**14,854**	**219**	**10,771**	**299**

Data on deaths of migrants compiled by IOM's Global Migration Data Analysis Centre.
All numbers are minimum estimates. Arrivals based on data from respective governments and IOM field offices.
* Figures on sea arrivals to Spain, include arrivals to the Canary Islands

الجدول يمثل عدد المهاجرين اللذين وصلوا الى الدول المستقبلة و بالمقابل المهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر .

**منظمة العمل الدولية: إهتمت بقضايا الهجرة من خلال نشاطات مقرراتها التي يقدم مساعدة تقنية و قانونية للدول و حتى تقييم سياساتها من أجل ترقية الحد الأدنى من المعايير و صياغة البرامج من أجل حماية الحقوق و الكرامة خاصة للفئات الهشة مثل المهاجرين وضحايا الإتجار بالبشر وقد وضعت إتفاقية 1975رقم143 معايير لضبط التعاون الدولي من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية كما تكفل الحماية للعامل المهاجر غير شرعي. (النوادري، 2016-2015، الصفحات 60-64)

ب* دور المنظمات الحكومية الإقليمية:

إهتم كل من الإتحاد الإفريقي و مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية بحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين فالإتحاد الإفريقي تطرق للإطار الإستراتيجي لسياسات الهجرة في إفريقيا الذي تتبعه الدول الإفريقية أما لمجلس الأوروبي اعتبر الهجرة السرية بمثابة تهديد جدي له ووضع إستراتيجيته لمواجهتها و التي ترتكز على الجانب الأمني .

ج* دور المجتمع المدني :

لقد حظيت الهجرة السرية بإهتمام العديد من منظمات المجتمع المدني سواءا على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي بحيث يتمحور نشاطها حول الهجرة و حماية المهاجرين و خاصة غير الشرعيين.

3.6 التحدي الأمني

لقد أصبح ينظر لظاهرة الهجرة غير الشرعية على أنها تحدي أمني خطير بسبب إرتفاع التهديدات التي تمس استقرار وأمن القارة الأوروبية فكل هذه الأخطار و التهديدات لها أثار سلبية على الأمن بصفة عامة وعلى المهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة بحيث ترفع من حدة التهديدات و الكوارث

التي يواجهها المهاجرين غير الشرعيين وتكون بشكل متعدد الأوجه والأبعاد مما يؤثر على الأمن الإنساني للمهاجرين غير الشرعيين مثل الإعتراض البحري و الاحتجاز الإداري للمهاجرين والإبعاد والترحيل كراهية الأجانب والتمييز العنصري و هذا ما ينعكس على صورة وشفافية السياسات الأوروبية ومدى مطابقتها للمعايير والضوابط الإنسانية و الديمقراطية التى تروج لها (النوادري، 2015-2016، صفحة 97).

7. الحد من الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية بعد جائحة كورونا

إن الدول الأوروبية تعد من بين أكثر دول العالم جاذبية للمهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين هذا ما دفع بالدول الأوروبية بالعمل من أجل إيجاد آليات منافسة للمكافحة و التصدي للهجرة و بقدر ما كان بداية انتشار وباء كورونا إيجابي بتقليص تدفق هؤلاء المهاجرين على دول أوروبا فان الأمر يستدعي اليقظة و الاستعداد لعودة الهجرة غير الشرعية نحو الدول لكن هذه المرة ظهر بعد آخر لمكافحة الهجرة غير الشرعية و هو البعد الصحي لمنع زيادة العدوى بهذا الفيروس و من الآليات المتاحة للدول الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية كالتالي :

*الآليات المؤسساتية : أهمها مكتب الشرطة الأوروبية حيث اهتمت هذه المنظمة بتقديم البيانات والمعلومات و تقييم المخاطر حول الهجرة غير الشرعية و التصدي لمختلف الجرائم التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية كالإرهاب و تهريب المخدرات و الجريمة المنظمة (وغليسي، 2020) .

*الوكالة الأوروبية لحرس الحدود : و التي تقوم بالحماية الخارجية لحدود دول الاتحاد الأوروبي والمشاركة في عمليات إنقاد المهاجرين غير الشرعيين و التكفل بهم لإعادتهم الى دولهم الأصلية (بلقاسم، 2021، الصفحات 489-490) .

*نظام مراقبة الحدود الأوروبية : و يقوم عمل هذا النظام على التزام الدولة عضو بتقديم صورة عامة على حدودها الخارجية وتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة على رقابة الحدود ومن

الاليات العملياتية التعاون في اطار تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية من حيث التركيز على الوسائل التي تستخدم للاتصال و التنقل و مراقبة تحركات شبكات التهريب (صايش، 2006-2007، صفحة 82) .

كذا المساعدات المادية التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي تشكل إحدى الدعائم الأساسية في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

سياسات الهجرة المعتمدة في سبيل وضع منهج واضح ينظم حركة المهاجرين أصدرت بعض الأقطار سياسة خاصة بذلك بغرض تشديد قوانين الهجرة ووضع عوائق أمام اللذين يريدون الهجرة بصورة شرعية و لعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لتباين هذه العوائق حيث تهدف السياسة الأوروبية للهجرة الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية و هي :

*تنظيم حركات دخول و خروج و إقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة

*تنظيم عملية استقبال اللاجئين و العمل على إقامة نظام أوروبي موحد اللجوء

*التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية و الإقامة غير الشرعية لرعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (معمر، 2009، صفحة 5).

4. الخاتمة:

ظاهرة الهجرة غير الشرعية برزت على الساحة الدولية مند نهاية التسعينات حيث بدأت تشكل تهديدا خطيرا على دول المصدر و على دول العبور و على دول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هده الدول من خلال تحمل تكاليف أمنية باهظة و يمكن القول ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة عابرة للحدود أصبحت تشكل في المرحلة الراهنة تهديدا أمنيا للدول وأضحت تشكل تهديدا أمنيا للاتحاد الأوروبي و برزت بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة كتهديد يمس القيم المرجعية لأمن الدول فحجم التهديدات التي تمثلها الهجرة غير الشرعية أكبر من أن تستوعبه الدولة بمفردها ما يحتاج الى سياسات تعاون مشترك بين الدول على المستوى الإقليمي و الدولي ولم تسلم حتى مع ظهور جائحة

كورونا فرغم انخفاضات الهجرة خلال هذه الفترة إلا أن هذا لم يمنع تواصل تدفق المهاجرين غير الشرعيين نحو هذه الدول و أبرز واقع انتشار هذا الفيروس صعوبة السيطرة على حركة الحدود والقارات حيث أضحت تؤرق الدول الأوروبية نظرا لهشاشة الحياة البشرية والوضع الصحي الذي لم يشكل عائقا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين رغم تحول الدول الأوروبية الى بؤر الوباء حيث وجدت الدول الأوروبية صعوبة في مكافحة الهجرة خاصة عند ضبط المهاجرين غير الشرعيين أين تطلب الامر تكفلا خاصا بهم بتطبيق إجراءات وقائية من جائحة كوفيد 19 مما زاد من تكلفة وأعباء الهجرة غير الشرعية و رغم المساعي و الجهود الدولية للحد من الهجرة في الوقت الحالي و اتخاد مجموعة من الإجراءات الأمنية لا يزال موضوع الهجرة غير الشرعية منتشر على نطاق واسع .

و عليه خلال بحثنا في موضوع مكافحة الهجرة غير الشرعية لدى الدول الأوروبية بعد جائحة كورونا توصلنا الى النتائج التالية :

*رغم غلق الحدود و توقف حركة السفر نحو الدول الأوروبية خلال فترة كورونا إلا أن هذا لم يمنع من تدفق المهاجرين وظهرت معه منافذ جديدة للهجرة غير الشرعية .

*مكافحة الهجرة غير الشرعية في الظروف الاستثنائية الصحية مكلف اقتصاديا و ماليا .

*صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نظرا للطبيعة الغير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة غير قانونية فهي غير مسجلة .

أما بالنسبة للتوصيات و بعض الاقتراحات التي يمكن تقديمها قصد مكافحة الهجرة في مثل هذه الظروف الاستثنائية :

*التنسيق مع حراس الحدود لضبط حالات التسلل غير الشرعية عبر الحدود .

*تكثيف الجحود لضبط العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية .

*حمالات التوعية الإعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

*تعزيز اليات التعاون الثنائي اكثر بين دول المصدر و دول العبور ودول الاستقبال في مجال الحد من هذه الظاهرة.

*إعادة النظر في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين لا سيما خلال فترة احتجازهم و إعادة هيكلة هذه الأماكن بما يتكيف والوقاية مع حالات ظهور أمراض معدية كجائحة كورونا .

*وضع ميزانية خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في مثل هذه الحالات مستقبلا حتى لا يكون هناك عجز أو قصور في التصدي للهجرة غير الشرعية.

5. قائمة المراجع:

*الأطروحات :

1/ أسامة النوادري،2014-2016، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي .

2/ سارة أوراري,2018–2020،**استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية منذ نهاية الحرب الباردة**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية,قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة.

*3/ عبد المالك صايش،2006–2007، **التعاون الأوروالمغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة .*

4/ فايزة بركان,2011-2012،**اليات التصدي للهجرة غير الشرعية**,مذكرة ماجيستر في الحقوق، قسم الحقوق،جامعة الحاج الخضر، باتنة.

5/ فايزة ختو،2010-2011، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية**, رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية, قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الجزائر،الجزائر.

6/ ساعد رشيد , 2011-2012 , واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني. رسالة ماجيستر في العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , جامعة خيضر بسكرة

*المجلات :

7/ أحلام وغليسي,2020، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية**, مجلة الأبحاث القانونية و السياسية,العدد 2.

8/ أمينة عثمان ،2021 ، **تأثير النزاعات و الأوبئة على أزمة الهجرة في منطقة البحر المتوسط** ، ترينذز للبحوث والاستشارات أبو ظبي.

9/ باسم راشد ، **اتجاهات تأثير وباء كورونا على الهجرة العالمية**،2020 ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة .

10/ زليخة زوزو،2021 ، **الهجرة غير الشرعية من دول شمال افريقيا الى أوروبا في ظل أزمة كوفيد 19 قراءة في الواقع التحديات و الانعكاسات** ، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 25 .

11/ كريفيف الأطرش و فتحي عكوش,2016، **الهجرة غير الشرعية و دوافعها واليات معالجتها وطنيا و دوليا** , مجلة الدراسات القانونية و السياسية , المجلد الثاني, العدد الثاني, جامعة الأغواط.

*12/ محمد بلقاسم ،2021، **تحديات الدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 10 ، العدد 2 .*

13/ محمد بلقاسم،2021، **تحديات الدول البأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية بعد جائحة كورونا** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 ، العدد 2 ، الجزائر .

14/ نبيل بن موسى ،2020، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي ، لمواجهة الهجرة غير الشرعية** ،مجلة الأبحاث القانونية و السياسية،العدد 2

***ملتقيات دولية:**

15/مصطفى بخوش ،2008, **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط،** ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط جامعة قسنطينة

*مواقع الانترنت :

/ Stierl, Maurice, 2020, "**Migration**: **How Europe Is Using** 6 1
Coronavirus to Reinforce Its Hostile Environment in the Mediterranean." The Conversation,
www.theconversation.com/migration-how-europe-is-using-coronavirus-
-to-reinforce-its-hostile-environment-in-the-mediterranean

17/ محمد معمر,2009، **أسباب و دوافع الإقبال على الهجرة السرية 'الحد من الهجرة غير الشرعية للاتحاد الأوروبي'** دراسة ميدانية,مركز الجزيرة للدراسات ، متاح على الموقع:
. http://studies.algazeera.net/ar/issuhttpsm//studies

18/ محمد لعقاب, **التحديات الاستراتيجية للدول المصدرة و الدول المستقبلة للمهاجرين** ,متاح على موقع :
//www.alljazairalyoum.com http :